وكسوه وخادم وآلة حرب لحاجتها الا زيادة النفيس منها فلا تستثنى فس مع
الضعف والزمانة وعدم السؤال قلت لقوله ولا لقوي الخ س بل من لا يملك
الكفاية ولو قويا وسألا ي من يحل له السؤال لنا الخطاب جاز بغرفة للعم والفقير
في غرفها من ذكرنا هسلة ح ولد نصير بالحرفة عنها وان كانت معتبرة لتسمه
فقيرا ش بل كالغني في الزكوة والانفاق له وعليه لا في الحج والدين لقوله صلعم ولا قوي
مكتسب فلنا لعله اراد من لم يكتسب حاصل نصير به غنيا وفيه نظر هسلة ف
نعم الوالي ونقل قول الفقير في القرس الا القوي لظهور قدرته فستعلم فلنا
لا بأس لقوله صلعم أعطيكما الخبر هسلة ك فس وللفقير السؤال لقوله صلعم للعامل
والمعتر وامّا السائل فلا تنهر واذ هو حقه كالدين ك يجوز سؤال الحفر للتسامح
به لا الكثير لقوله صلعم فانما تستكثر من الجمر فلنا مع الغنا في يحرم مطلقا وسقط
به العيال لقوله صلعم المسئلة كدوح الخبر ونحوه فلنا مع الغنا في يجوز سؤال الامام
قلت لقوله ظلم الاذن يسأل الرجل ذا سلطان لا غيره فيكره الا عن ضرورة الا لذي
فقر مدقع قلت ظاهر المذهب التحريم في غير الامام الا حيث يجب التكتسب معها
بين الادلة ر فان سأل عصى وملك قلت وقوله صلعم يأكله سحتا اراد حيث سأل
الصدقة وهو معنى اذا أوّل الخبر بدت عليه قيل والعرض جابرا احماعا الثاني
المسكين ي ما جاز للفقير حازله والعكس اجماعا والخلاف في ايهما اسوا حالا
خلاف عباره فقط ح والمسكين لقوله ذا متربة اي يلصق بالتراب للغربي وقوله
صلعم ليس المسكين بالطواف الخبر ش وعن ح بل الفقير لقديمه في لابه اذ
الاهم تقديم والقصد بيانه قلنا قيل لبعض العرب أفقيرا انت قال بل مسكين
اذ هما مصرف والقصد بيانه قلنا قيل لبعض العرب أفقيرا انت قال بل مسكين
هسلة ولا يغني بغنا منفقه الا الطفل مع الاب السعيدي ولا هو لنا الا حماع
هسلة فر بعضي والزوجة كالطفل ق بل كل منفق كالطفل قلنا خصه الاجماع
للزوم نفقته على الاطلاق لغيره فتجب يوما فيوما والاجماع على ان لا حكم لأبيه في
احكام الدنيا والغنا منها هسلة ف حص والغير المحال الاخذ فلا يسترد ممن يأبه
او غنى بعد الصرف اليه اذ قد ملك س بل يسترد ممن حملت اليه ما اراد قبل

الحول قلنا ملكها بالتحميل العامل وهو الجامع والحاسب لها والكاتب
والقاسم والحاشر والعرّاف المجتهد في اخذها من اهلها هسلة وينبغي للامام بعثه
لفعله صلعم والخلفاء بأعيننا ش بل حتما قلنا لم الزام ارباب زكوتها كما سيأتي فرع
وسعت لركوه التجار اوّل السنة المعتبرة لمحرم لقول ع هو شهر زكاتكم ويحرم العمل فيه
والتضحية ن نعي حتما لقوله صلعم من استعمل على قوم الخبر وقيل القصد الامانة فجور
الفاسق الامين قلت وهو هـ لا الكافر لقوله ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا ويحرم غنيا هقم ط ق ش لا هاشميا لاستغنائه صلعم وقد سألوه ذلك ب فس
يحرم كالاجرة قلنا تركنا القياس للخبر ي فان عمل لا بأجرة او اعطي من بيت المال جاز
لوليه على علم فتم غرض عما لهم جائزه بالاجماع واما المحرم اخذ غالبهم منها
هسلة حص والعامل ما فرض الامام وحسب العمل كالاجير ش بل الثمن برسم
الابه فلا يراد ولا تنقص قلنا فيستحقها المالك لو تملكها فاقه ولا قائل به قلت فيه نظر
اذ لا شيء عاملا لكن ليس في الاية تعيين الثمن بل منبهة على استحقاقها بالعمل هسلة
واجرة حاشر الماشية والكيال والوزان والنقاد على المالك اذ هي لمنكر الاستيفاء لا
مؤنها بعد تميزها منها ولا بعضها العالم ان لم يفرط الرابع المؤلف عنده والحارق
اللص وربّ ميتر للابه حص قد تسقط بانتشار الاسلام وغلبته لخبر ع مع ابي
سفيان وعيينه والاقرع وعباس بن مرداس ولم ينكر س لانا لف كافرا فاقا
سق فيعطى من سهم التالف وغنه من مال المصالح وغنه من سهم السبيل اذ عطاؤه
للجهاد وغنه منه ومن التالف لجمعه سبيلها لنا المعنى الذي لاجله شرع التالف شرع التالف حاصل
في الكافر وغيره وفعل ع ليس بحجة قلت او منعهم لعدم الخافه منهم لا لسقوط التالف
مسلة وانما سالف الامام فقط لمصلحة والكافر لنصر او لعدل العدو او ليسلم
والمسلم يرغب نظراه في الاسلام وكالزبرقان وعدي او لشبث على الاسلام لضعف
قديمه فيه كابي سفيان وعيينه او لحدوثه في دفع من يليهم من الكفار او في اجياد
المعلّف على الصدقة هسلة وسالف من حال المصالح ايضا ان شاء فيه مصلحة ولا
تقبل قولهم في استحقاق التالف بل يستوا ولا تقبل ر الا باذنه الامام ر ولا يلزمهم
رده ان تابوا اذ أحدوه بالفرض الامن خالف فيما أخذ لاجله اذ هو في مقابله النفع
فرع ن بامر فط وله تالف الغنى وعط لا قلنا كالكافر ولا سالف الهاشمي منها وقيل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)